

ان التفسير الأثري المنسوب إلى النبي ﷺ وإلى أصحابه من أهل البيت وغيرهم
كعلي وابن عباس وابن مسعود ؓ والمنسوب كذلك إلى بعض التابعين كمجاهد
وقتادة والامامين محمد الباقر وجعفر الصادق ومسروق وسعيد بن جبير والحسن
البصري وغيرهم كان مرويا بالإسناد، والطابع الغالب على هذا التفسير هو
الصحة، لأنه أما تفسير قرآن بقرآن، أو قرآن بسنة ثبتت صحتها عن الرسول
ﷺ سنداً وممتناً أو تفسير قرآن بأقوال الصحابة وتابعيهم، لأن الصحابي كان إذا لم
يجد تفسيراً بالقرآن الكريم أو السنة المطهرة اجتهد برأيه مستعيناً على ذلك بقوة
فهمه للغة العربية وادراكه لا سرارها، ومعرفته لعادات العرب واخلاقهم، وفقهه
لأسباب النزول، والمامه بما أحاط بالقرآن من ظروف ومناسبات، ولكن هذا النوع
من التفسير قد تأثر بالبيئة التي أحاطت بالمسلمين وخاصة بعد إسلام الكثير من
علماء أهل الكتاب كـ"عبد الله بن سلام وكعب الاحبار ووهب بن منبه وكان
هؤلاء إذا سئلوا عن الأنبياء والأمم الغابرة التي ذكرها القرآن بإيجاز لغرض
العظة والعبرة، أفاضوا في شرحها كما وردت في التوراة والانجيل وفصلوها
بجزئياتها، والنفس تميل دائماً إلى الاستيعاب والاستقصاء من كل ناحية مستنديين
في ذلك قوله ﷺ : ((بلغوا عني ولو آية ، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج
ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)) .

وقد فهم الصحابة والتابعون ؓ هذا الحديث فهماً تاماً لهذا ما كانوا يأخذون من
أهل الكتاب إلا ما يتفق مع عقيدتهم ولا يتعارض مع القرآن ومراميه، كما إنهم لم
يخالفوا قول الرسول ﷺ : ((لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ، وقولوا آمنا
بالله وما أنزل إلينا ، وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والاسباط
وما أوتي موسى وعيسى ، وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم
ونحن له مسلمون .

وقد يبدو لبعض الناس أن بين الحديثين شيئاً من التعارض ولكن من يدقق النظر لا يجد أي تعارض بينهما ، لأن الأول أباح للصحابة ان يتحدثوا عما وقع لبني إسرائيل من وقائع عجيبة بشرط ان تكون الواقعة صادقة لما فيها من العبرة والعظة وموافقة لمعاني القرآن الكريم، وليس من المعقول أبداً ان يبيح النبي ﷺ رواية المكذوب وهو المعصوم من الكذب.

- وأما الحديث الثاني فالمراد منه التوقف عند كل ما يحدث به أهل الكتاب مما يحتمل الصدق والكذب ، إذ ربما كان الحديث صدقاً فيكذبونه أو كذباً فيصدقونه فيقعون حينئذ في الحرج، وقد أكد الشافعي رحمه الله هذا الفهم فقال : من المعلوم ان النبي ﷺ لا يجيز التحدث بالكذب فالمعنى حدثوا عن بني إسرائيل بما لا تعلمون كذبه ، أما ما تجوزونه فلا حرج عليكم في التحدث عنه.

- فموقف الصحابة ﷺ من الرجوع إلى أهل الكتاب هو التحري عن الصواب ما استطاعوا ونبذ ما خالف شرعنا لأنهم في حل من تكذيبه ، ولكن، على الرغم من صحة هذا الموقف في اخذ الصحيح من بني إسرائيل فإنه كان البداية في تسرب الإسرائيليات إلى تفسير القرآن الكريم ولو على نطاق ضيق جداً، مما أدى إلى بداية ضعف الثقة في التفسير بالمأثور.